السنة الرابعة والعشرون/ العدد 90 / شهر ايلول/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2026/4/22

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i90.1581

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of Financial Sustainability in Enhancing the Competitiveness of Financial Institutions - An Analytical Study of Iraqi Banks in Maysan Governorate

دور الاستدامة المالية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية - دراسة تحليلية في المصارف العراقية في محافظة ميسان

م. م أحمد فرحان جاسم
Ahmed farhan jasim
ahmedfarhan@ uomisan.edu.iq
كلية الزراعة/ جامعة ميسان

Abstract

This research seeks to examine the relationship between financial sustainability and the competitiveness of financial institutions in an environment marked by rapid economic changes and intense competition. The study focuses on analyzing how adopting financial sustainability principles contributes to strengthening the competitive position of institutions by improving operational efficiency, increasing investor confidence, and complying with international standards of governance and transparency..The concept of financial sustainability is addressed as the institution's ability to achieve a long-term Achieving an equilibrium between revenues and expenditures while maintaining financial stability and minimizing risks. The research also analyzes key indicators of sustainability such as diversified funding sources, debt management, and efficient financial resource utilization..The study concludes that financial institutions implementing effective financial sustainability strategies show increased stability amidst financial crises and enjoy a stronger reputation in the market, thus enhancing their long-term competitiveness. The results indicate a significant positive relationship between financial sustainability and financial performance indicators such as Return on Assets (ROA) and Return on Equity ROE)

Keywords: Financial sustainability and competitiveness for financial institutions

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى مناقشة الرابط بين الديمومة المالية والقوة التنافسية للمنظمات المالية. في ظل أجواء اقتصادية تتسم بالتحول السريع والمزاحمة الشديدة. تركز الدراسة على تبصر كيفية إسهام إقرار مبادئ الاستدامة المالية في دعم الوضع التنافسي للمؤسسات. عن طريق تطوير الكفاءة التشغيلية. ورفع الثقة لدى

المستثمرين. والالتزام بالمعايير العالمية للحوكمة والوضوح. تناول البحث مفهوم الاستدامة المالية بوصفها مقدرة المؤسسة على تحقيق توازن طويل الأجل بين الإيرادات والمصروفات. مع المحافظة على الاستقرار المالي وتقليل الأخطار. كما تم استعراض دلائل الاستدامة مثل: التنويع في منافذ التمويل. السيطرة على المديونية. والفاعلية في إدارة الموارد المالية. بلغت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية التي تتبنى خطط استدامة مالية مثمرة. تتمتع بمرونة أعظم في مجابهة الأزمات المالية. وتحظى بسمعة أفضل في السوق. مما يقوي قوتها التنافسية على المدى الطويل. كما استعمال(135)عينة وضحت النتائج أن هناك علاقة مباشرة بين منسوب الاستدامة المالية وكذلك المقاييس المالية العامة، مثل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

الكلمات الرئيسية: الاستدامة المالية، القدرة التنافسية، للمؤسسات المالية.

المقدمة

في ظل التحولات المُتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، باتت الهيئات المالية تواجه تحديات متزايدة تتعلق بكفاءتها على الاستمرار وتحقيق الأداء الفعّال في بيئة تتسم بالتغير وعدم اليقين. ومن بين أبرز المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة في هذا السياق، يبرز مفهوم الاستدامة المالية، الذي لا يقتصر فحسب على تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات، بل يشمل أيضًا قدرة الهيئة على التكيّف مع المتغيرات المستقبلية، وضمان استمرارية أعمالها دون الوقوع في أزمات مالية. وتُعد القوة التنافسية من العوامل الحاسمة لنجاح الهيئات المالية، إذ ترتبط مباشرةً بمدى قدرتها على تقديم خدمات ومنتجات متميزة، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، واستقطاب العملاء، وتحقيق عوائد مستقرة. ومن هنا، يبرز التساؤل حول العلاقة بين الاستدامة المالية والقدرة التنافسية: إلى أي مدى تُسهم ممارسات الاستدامة المالية في تعزيز المكانة التنافسية للمؤسسات المالية في الأسواق. يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الاستدامة المالية كعنصر استراتيجي في دعم التنافسية، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية، والروابط النظرية بين الاستدامة والتنافسية، بالإضافة إلى دراسة بعض النماذج والتجارب العملية التي تبين كيف يمكن للمؤسسات المالية أن توظف أدوات الاستدامة في تحقيق سمة تنافسية طويلة الأجل. أعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه أسلوب الأنسب لدراسة العلاقة بين الاستدامة المالية والقدرة التنافسية في المؤسسات المالية. تم التركيز على عرض وتحليل البيانات والنتائج لتقديم رؤية شاملة ودقيقة حول الموضوع.

المبحث الاول: منهجية البحث

الأهداف:

1- توضيح مفهوم الاستدامة المالية وأبعادها في المؤسسات المالية.
2- تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والقدرة التنافسية.
3- تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية وتحسين مستوى التنافسية.

مشكلة البحث: تشهد المؤسسات المالية في العصر الحديث ضغوطاً متزايدة ناتجة عن التقلبات الاقتصادية، وتزايد المنافسة، والتغيرات التنظيمية والتكنولوجية، مما يجعل الحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق أداء تنافسي مستدام تحدياً مستمراً. وفي هذا السياق، تبرز الاستدامة المالية كأحد المفاهيم الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم في دعم مرونة المؤسسات وقدرتها على التكيف والنمو. ورغم تنامي الاهتمام بمفهوم الاستدامة المالية، إلا أن العلاقة بينها وبين القدرة التنافسية للمؤسسات المالية لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتوضيح، خاصة من حيث مدى تأثير تطبيق مبادئ الاستدامة المالية على الأداء التنافسي، والأساليب التي يمكن من خلالها توظيف تلك المبادئ لتعزيز موقع المؤسسة في السوق ويبرز السؤال التالي (ما مدى

تأثير الاستدامة المالية على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية)

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج مسالة حيويًا ومواكبة للتطورات التي يشهدها الميدان المالي، خصوصا في ظل ما يمر به العالم من صعوبات اقتصادية متنامية، ومخاطر سوقية وتنظيمية مستجدة. فمع تزايد الضرورة إلى مؤسسات مالية قادرة على البقاء والتأقلم مع التحولات، أصبحت الاستدامة المالية مطلبًا استراتيجيًا أساسا لبلوغ التوافق بين الأهداف القريبة المدى والمقاصد بعيدة المدى.

فرضيات البحث:

❖ **الفرضية الرئيسة** :توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستدامة المالية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية.

الشكل(1) مخطط البحث الفرضي

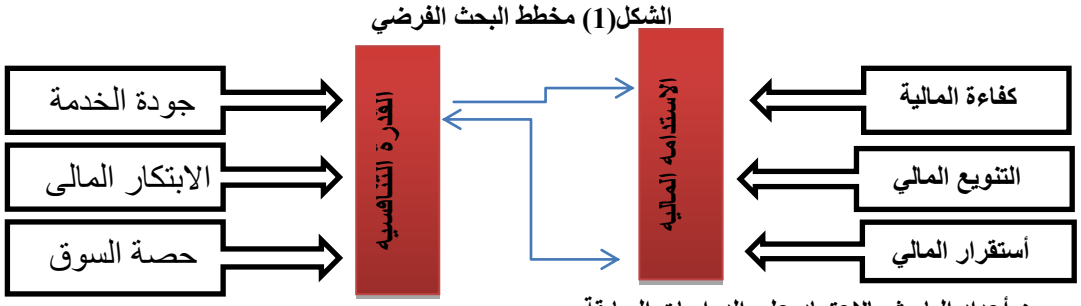

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

منهج البحث: وصفي – تحليلي.

التحليل الوصفي : المتوسطات، والانحراف المعياري.

- اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد.
- اختبار معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات.

العينة : مجتمع البحث يشمل العاملين في المصارف الحكومية والاهلية.

الاطار الزمني والمكاني:

الحدود المكانية : تم أجراء البحث في المصارف الحكومية والاهلية.

الحدود الزمانية: تم أجراء البحث ضمن مدة الزمنية من(2020 ولغاية 2024)

المبحث الثاني: الاطار النظري

2-1-الاستدامة المالية

2-1-1-مفهوم الاستدامة المالية: طار المفاهيم ليس مجرد تعريفات نظرية، بل يمثل النواة التي تستند إليها عملية فهم وتطبيق مفاهيم الاستدامة المالية ضمن المؤسسات المالية. يتطلب هذا الإطار تحديد المصطلحات الأساسية التي تُعنى بالمرونة المالية، الاستدامة، التوازن بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، فضلاً عن فهم العلاقة بين الأداء المالي والأبعاد البيئية والاجتماعية(محمد جبار 2024ص 71). تتداخل مفاهيم الاستدامة مع مفاهيم الحوكمة، إدارة المخاطر، والابتكار المالي، مما يفرض على المؤسسات تبني نماذج تشغيلية تستند إلى استراتيجيات طويلة الأمد تضمن استمرارية الأعمال وتحقيق قيمة مضافة عبر الزمن. كما يشمل الإطار المبادئ الأساسية التي تركز على الكفاءة الاقتصادية مع الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والاعتبارات البيئية، وذلك لدعم القدرة التنافسية وتعزيز السمعة المؤسسية. علاوة على ذلك، تتطلب المفاهيم أدوات قياس وتقييم دقيقة لمتابعة مدى الالتزام بمبادئ الاستدامة ونجاح التدخلات الاستراتيجية(محمد, عزيز2019ص 102)، وذلك من خلال إعداد مؤشرات أداء

واضحة وموثوقة. في النهاية، يُعد الإطار المفاهيمي حجر الزاوية لبناء نهج متكامل يتمكن من مواكبة التحولات السوقية والتنظيمية، ويدعم المؤسسات في تكوين قيادة فعالة قائمة على فهم شامل لمبادئ ومرتكزات الاستدامة المالية، ويسهم بشكل مباشر في تحسين الأداء الكلي وزيادة قدرتها على التنافس بفعالية على المستويين المحلي والدولي. (مهند,سعيد,2025ص 56)

3-1-1-تعريف الاستدامة المالية: تعرف الاستدامة المالية بأنها القدرة على إدارة الموارد المالية بشكل يضمن استمرارية المؤسسات وتحقيق استقرارها على المدى الطويل، مع الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية(الحساني,2019,63). تتسم هذه المفهوم بكونه استراتيجياً ويعتمد على التوازن بين تحقيق الأرباح وحماية البيئة وتعزيز رفاهية المجتمع، مما يعزز من مكانة المؤسسات المالية ويزيد من قدرتها على التفاعل بصورة إيجابية مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. تتطلب الاستدامة المالية تطبيق أدوات وسياسات منهجية تركز على تحسين كفاءة الأداء المالي، وتقليل المخاطر، مع تعزيز الشفافية والحاكمية الرشيدة في العمل المالي. ومن خلال تعزيز القدرات المالية المستدامة، يمكن للمؤسسات أن تواكب التطورات العالمية وتساهم في بناء نظام مالي أكثر استقراراً ومرونة. يتضمن مفهوم الاستدامة المالية أيضًا إدارة المخاطر بطريقة استباقية، خاصة تلك المرتبطة بالتغيرات السوقية والتنظيمات الجديدة، مما يمنح المؤسسات القدرة على التكيف والتطوير المستمر. تعتمد الاستدامة المالية على ترسيخ ممارسات مستدامة تشمل تبني سياسات مالية مسؤولية(محمد, حسين 2016,147)، وتطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات المجتمع، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية، بهدف إحداث أثر إيجابي طويل الأمد يعزز من القدرة التنافسية ويضمن البقاء في الأسواق المختلفة. في النهاية، تعتبر الاستدامة المالية عنصرًا حيويًا يعزز من قيمة المؤسسات ويُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توجيه السياسات والممارسات المالية نحو استدامة الأداء والنتائج.

4-1-1-أبعاد الاستدامة المالية: تُعد أبعاد الاستدامة المالية من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على استمراريتها وتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية. وتتجلى هذه الأبعاد في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (صالح,3,2021)، حيث يتطلب تحقيق استدامة مالية متوازنة النظر إلى الأثر الاقتصادي للمؤسسة، بما يشمل إدارة الموارد بكفاءة، وتحقيق الأرباح المستدامة على المدى الطويل، مع الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية. يتطلب ذلك تطوير نماذج اعمال مرنة ومستدامة تُراعى فيها المعايير البيئية والاجتماعية، مع التكيف مع المتغيرات السوقية والتنظيمية، تطبيقًا لمبادئ الحوكمة الرشيدة التي تضمن الشفافية والنزاهة في العمليات والقرارات. كما أن الاستثمار في الابتكار التقني، خاصة في استخدام التقنيات الخضراء وتبني الصيرفة الرقمية، يعزز من مرونة المؤسسة وتنافسيتها، ويُسهم في تحسين كفاءتها التشغيلية وخفض التكاليف(123,2010,Stiglitz)، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء المالي وعلاوة على ذلك، فإن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل فعّال يغطي جوانب الامتثال والتنظيم، مما يعزز من سمعة المؤسسة ويزيد من الثقة لدى العملاء والشركاء، الأمر الذي يعد من العوامل الحاسمة لبناء سمعة قوية وفتح أسواق جديدة. ويُعتبر قياس الأداء المالي من منظور الاستدامة، بواسطة مؤشرات مالية وبيئية واجتماعية، ضروريًا لتقييم مدى تحقيق الأهداف المستدامة، وتوجيه الاستثمارات والسياسات المستقبلية بشكل يضمن استدامة النمو وتقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات البيئية والاجتماعية. بذلك، تتعزز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية من خلال تكامل أبعاد الاستدامة في استراتيجياتها، مما يمكنها من التكيف مع التحديات وتحقيق النمو المستدام في بيئة اقتصادية

متغيرة ومتطلبات سوقية متزايدة التركيز على الجوانب البيئية والاجتماعية.

1-1-5-أهمية الاستدامة المالية للمؤسسات المالية: تلعب الاستدامة المالية دوراً حيوياً في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية من خلال تمكينها من البقاء والنمو في بيئة تتسم بالتغير المستمر والتحديات الاقتصادية والتنظيمية(Demirguc&et.al,:2014:110) إن الاهتمام بالاستدامة المالية يعكس قدرة المؤسسات على إدارة مواردها بكفاءة، وتحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يعزز من مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات السوقية. من جهة أخرى، تساهم الاستدامة المالية في تقليل المخاطر المالية غير المتوقعة الناتجة عن التقلبات الاقتصادية أو التشريعات التنظيمية الجديدة، الأمر الذي يرفع من مستوى الثقة لدى العملاء وأصحاب المصلحة ويعزز مكانة المؤسسة في السوق(أبراهيم , العاني,2020,297).

2-1-القدرة التنافسية للمؤسسات المالية:

2-1-2- مفهوم القدرة التنافسية: تُعد عملية تحديد مفهوم التنافسية أمرًا بالغ الأهمية، إذ تسهم في توضيح أبعاد الظاهرة ورسم حدود نطاقها. وكيفية قياسها وتفسير هو معوقات تطويرها، فضلاً عن مغزاها بالنسبة للسياسة الاقتصادية، ولكن هذا التحديد ليس بالأمر اليسير نظرًا لتعقيد مفهوم التنافسية، الذي يشبه في ذلك المفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الأوجه المتعددة لاسيما العولمة والتنمية، بسبب غياب إطار نظري متين ونموذج متكامل يعيق القدرة على تفسيرها وتحديدها بدقة علمية واضحة. ولذلك يصعب تحديد مفهوم موحد للقدرة التنافسية، ويصعب أكثر تطويع هذا المفهوم لخصائص بلد معين أو منطقة محدّدة (نوري مثير,2006ص 22) يتعلق الإطار النظري والاتجاهات المعاصرة بفهم العوامل التي تؤثر على قدرة المؤسسات المالية على المنافسة في بيئة تتسم بالتغير السريع والتطور التكنولوجي المستمر. يتوجب التركيز على مفاهيم الاستدامة والابتكار، حيث أصبحت المؤسسات المالية تتبنى استراتيجيات تدمج بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية مع الابتكار التكنولوجي لتعزيز قدراتها التنافسية. يُعدّ مفهوم الاستدامة محوراً رئيسياً يتطلب نماذج عمل تتسم بالمرونة والكفاءة، مع التركيز على استغلال الموارد بشكل فعال وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل. يتداخل ذلك مع مفاهيم الابتكار التي تتجلى في تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء وتواكب)التطورات الرقمية، يساهم ذلك في تعزيز قدرتها على التنافس في السوق.(Lustig,95: 2018)

2-2-2-أهمية التنافسية: أصبحت القدرة التنافسية الأداة الرئيسة لتطوير قدرة الاقتصاد وتكمن أهميتها في مشاركتها في تحسين الكفاءة وتحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال تحرير السوق، ومساعدتها في تحديد فرص النمو، ويسهل الوصول إلى أسواق أكبر وأوسع، ويجذب رأس المال ويساهم في عملية التنمية. تحسين مستويات الأداء وتحسين مستويات المعيشة من خلال خفض التكاليف والأسعار تنبع أهمية تحليل القدرات الداخلية لأي مؤسسة من حقيقة أنّ هذه العملية تتعزز من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف في مواردها وأنشطتها ومكوناتها المؤسسية، (علي توفيق ,1999,ص5) ثَمّ الوقوف في مواجهة الوضع المالي وتوقعات المؤسسة ومقارنتها مع القدرات الخارجية لتحليل العملة ترتبط المخرجات بتشكيل حزمة تحليل استراتيجي. إذ إنّ القدرة الداخلية للمؤسسة هي هوية محدّدة تمتلكها منظمة وأخرى ليس لديها قدرات مماثلة، فأنّ عملية تحليل عوامل القدرة الداخلية يجب أن ترتبط بالتنظيم الداخلي الجوانب والأنشطة والقسم، ومنْ ثَمّ يجب على كُلّ وظيفة من وظائف التسويق والبحث

والتطوير وإدارة الموارد البشرية التحقيق في أهداف واستراتيجيات وبرامج هذه الوظائف جميعها، فضلا عن اهتمامات الكفاءة في سعة استعمال تلك الوظائف واستراتيجياتها وسياساته من حقيقة أن الهدف الرئيس الاقتصادات جميعها هو تحقيق مستوى معيشي مرتفع ومتزايد لمواطنيها، والقدرة على ذلك لا تعتمد على تكوين فكرة المنافسة بل على الإنتاجية. وعمل الموارد والعمالة ورأس المال ولا سيما كانت الإنتاجية تعتمد على السلع والخدمات المنتجة في الدولة، فأنّ هذه السلع والخدمات تقاس منْ إذْ الأسعار التي يمكنك الحصول عليها في السوق الدولية، (أيمان محمد ,2007 ص27) ومن ثم تُقاس التنافسية الحقيقية بالإنتاجية ستؤدي زيادة الإنتاجية إلى زيادة قيمة السلع المنتجة وزيادة الدخل المحلي. تزيد العولمة من عائدات الإنتاجية من خلال فتح أسواق واسعة للمنافسة.

3-2-2-أبعاد القدرة التنافسية:

١-**جـــودة الخـــدمات:** تعد الجودة من أهم مؤشرات المنافسة، فضمان المنافسة الفعالة للمؤسسة يتطلب الحفاظ والتطوير التحسين المستمر لا يقتصر على تحقيق الجودة فقط، بل يشمل أيضاً زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف .فقد تطورت متطلبات الجودة بشكل ملحوظ .مصاحبة لكل مراحل وعمليات الإنتاج، وذلك أنها تؤثر بشكل كامل ومباشر على أداء المؤسسة وسمعتها (محمد أسماعيل ,2000ص 30)ويمكن تحديد مفهوم الجودة بناءً على وجهة نظر كل من المنتج والعميل كما في الشكل (٢)، فمن وجهة نظر المنتج يتم قياس الجودة على أساس المعايير التي تضعها المؤسسة عند تطوير المنتج أو الخدمة. أما من وجهة نظر العملاء فأن الجودة تكون أكثر شمولاً لانهم يهتمون بها على أساس منطلقين، الأول من حيث سهولة الاستخدام والسلامة، والثاني اهتمام العميل بجودة المنتج من حيث الدقة والاستمرارية بدعم المنتج أي الخدمات ما بعد البيع (فالح حوري,2004ص 75) . وهناك ثلاثة مستويات رئيسة مرتبطة بمفهوم الجودة: (سمير محمد ,1999ص 9)

أ- التصميم العالي للجودة: تعني المواصفات الملموسة وغير الملموسة في تصميم المنتج ذات جودة عالية.

ب- جودة المطابقة: هي مطابقة المنتجات أو الخدمات للمواصفات التي تم وضعها مسبقاً من قبل الإدارة.

ت- جودة الأداء: هي قدرة المنتج أو الخدمة على أداء المهمة التي صنع لأجلها وفق احتياجات ورغبات الزبائن.

شكل (2) معنى الجودة

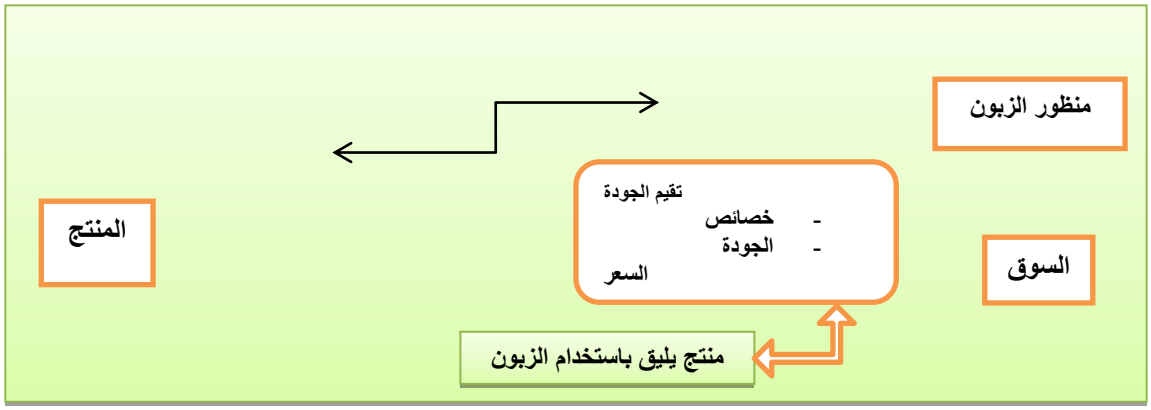

-Source: Russell, Roberta S. & Taylor, Bernard W., (2009), " Operations Management Along the Supply Chain International Student Version, John Wiley & SONS, INC, p.56.

2- بعد السوق: يعرف السوق بأنه المكان الذي تأتي ألية المنتجات للبيع والشراء"، أو هوالموقع الذي تعمل فيه القوى المحددة للأسعار (العلاقة بين العرض والطلب)". وعرفه(Kotler) المستهلكين المحتملين بأنهم مجموعة من الأفراد ذوي الحاجات والرغبات المتشابهة، والذين يمتلكون الرغبة والقدرة المادية على إتمام عملية التبادل لإشباع تلك الاحتياجات (محمد الصيرفي,2005 ص 231-232). لذلك يعد السوق عنصراً هاماً في العمليات التسويقية، فلا يمكن القيام بعملية التسويق من دون السوق، فالهدف من التسويق هو خلق سوق، وبدون هذا الهدف فأن عملية التسويق سوف تتحول إلى عملية توزيع. كما ويقصد بالحصة السوقية " نسبة مبيعات المؤسسة بالنسبة إلى مبيعات القطاع"، ومقارنته بالمنافسين، (Day p21,1988,George) . وعند تحليل الحصة السوقية يجب الحذر من أمرين هما : (محمد الصيرفي,2005,ص270)

أ- أن يتم التحليل بالاعتماد على القيم وليست الكميات.

ب أن يتم التحليل بالاعتماد على التشكيلة السلعية، وذلك لتفادي المؤشرات غير السليمة

تُعتبر الحصة السوقية مقياساً جوهرياً للأداء ومعياراً للمفاضلة بين المؤسسات، اذ إن تراجعها يفرض ضرورة تكثيف الجهود الترويجية والحملات الإعلانية.

3- بعد الابتكار والابداع: تعطي المؤسسات لموضوع الأبداع والابتكار أهمية كبيرة لاسيما في ظل بيئة الأعمال المضطربة، فهي تبحث عن كافة الطرق والوسائل التي تحقق الأبداع واستدامته، فالإبداع هو تبني أفكار أو سلوك حديث الصناعة المؤسسة أو سوقها أو بيئتها العامة، الهدف منه إيجاد نمطاً جديداً للمنتج أو الخدمة لم يكن معروفاً من قبل أو النظر إلى المنتجات الحالية بعيون جديدة (p357,2001,Daft). ويتميز الأبداع بالخصائص التالية: (p209,2008,Hill)

أ- قدرة المؤسسات الصغيرة على منافسة المؤسسات الكبيرة.

ب- مفتاح مخرجات المؤسسات التي تبحث عن النجاح للتنافس.

ت - تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

أن الأبداع يهتم بإيجاد طرق ووسائل جديدة لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بغرض تطوير عمل المؤسسة والمحافظة على ميزاتها التنافسية، ويجب تحقيق الملائمة بين الإبداع والتغير التكنولوجي (٢)، فالتكنولوجيا لها دوراً كبيراً في تعزيز قدرة المؤسسة على الأبداع والابتكار، من خلال تطبيق أفكار جديدة لم يسبق لها لتطبيق، وخاصة إذا استطاعت المؤسسة الحد من قدرة المنافسين على التقليد فان ذلك سيكون مصدر الميزة التنافسية، كما وتؤدي براءة الاختراع قانونياً إلى الحد من قدرة المنافسين على التقليد.(غسان قاسم ,2007,ص 127) كما في الشكل (٣) الذي يوضح الاطار المعرفي لعلاقة الأبداع بالمتغيرات التكنولوجية.

الشكل (3)الأبداع بالمتغيرات التكنولوجية

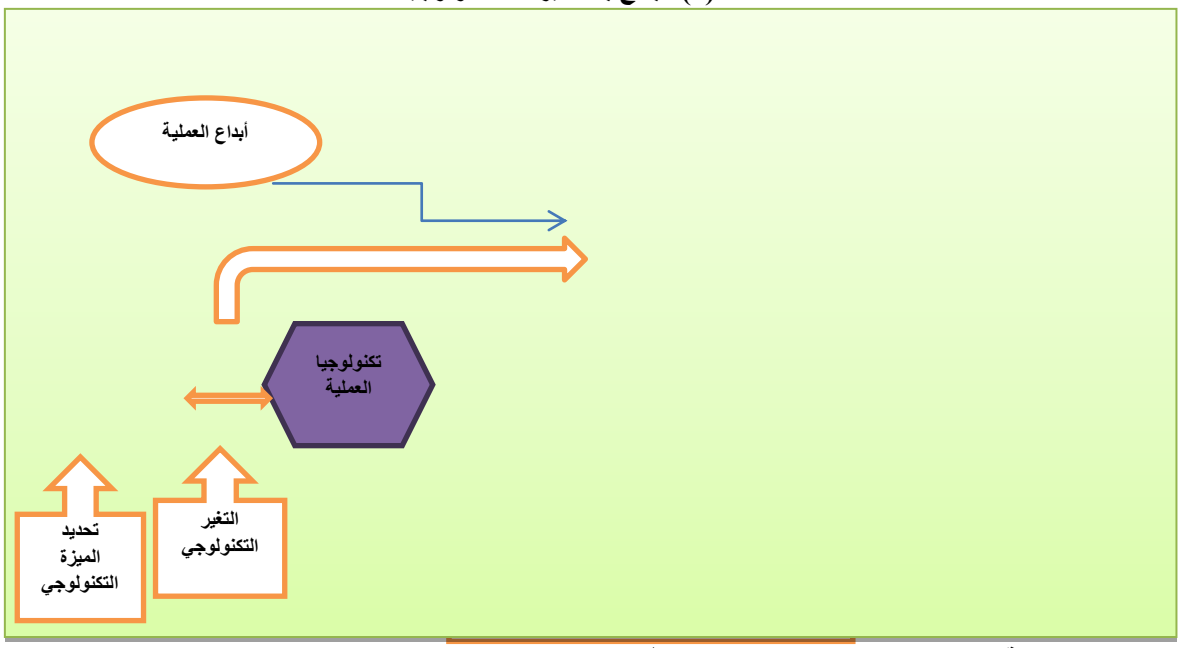

المصدر :سان قاسم اللامي، " إدارة التكنولوجيا" ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ،ص. 127 .

3-1-العلاقة بين الاستدامة المالية والقدرة التنافسية للمؤسسات المالية:

3-1- تعريف الاستدامة المالية: الاستدامة المالية تعني قدرة المؤسسة المالية لاسيما في المصارف، (عبد الله,2020).

1. الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى القصير والطويل.
2. تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات.
3. إدارة المخاطر المالية بكفاءة.
4. الحفاظ على النمو المستدام دون الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي أو الدعم الحكومي.

الشكل (4) العلاقة بين الاستدامة المالية والقدرة التنافسية

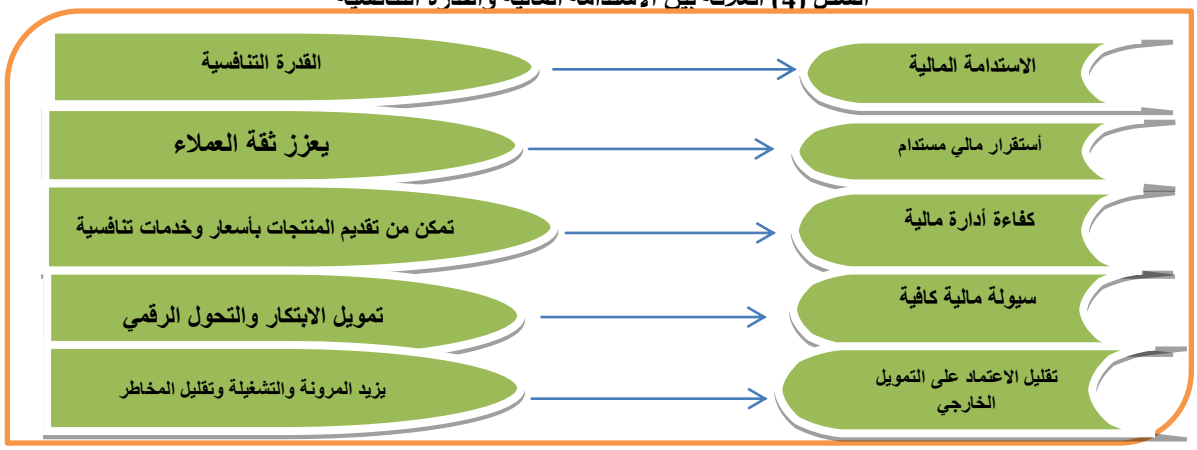

-Eccles, R. G., & Krzus, M. P. (2010)One Report: Integrated Reporting for a Sustainable Strategy

3-2- دور تحسين الاستدامة المالية في تعزيز الأداء التنافسي: يساهم في

1- تعزيز الكفاءة التشغيلية: من خلال تقليل التكاليف وتحسين استغلال الموارد.ما ينعكس في تحسين مؤشرات الكفاءة مثل (نسبة التكاليف إلى الإيرادات).

2- تحسين جودة الخدمات والابتكار: المؤسسات المستقرة ماليًا قادرة على الاستثمار في التحول

الرقمي والتكنولوجيا المالية.(FinTech) .

3- رفع قدرة المصرف على التوسع: زيادة في الحصة السوقية ودخول أسواق جديدة نتيجة القوة المالية.

4- تعزيز السمعة المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية(ESG) :الالتزام بالاستدامة يجذب مستثمرين وعملاء يبحثون عن مصارف مسؤولة.

5- إدارة أفضل للمخاطر: مصارف مستدامة ماليًا تكون أكثر مرونة في مواجهة الأزمات (مثل الأزمات المالية أو الجيوسياسية).(محمد راضي,2025,ص 81)

تحليل الربط بين المفهومين: نستعمل هنا منهجة الربط السببي لتوضيح كيفية تؤدي الاستدامة المالية إلى تحسين القدرة التنافسية وذلك من خلال سلسلة مترابطة التأثيرات السببية :

الشكل (5) تحليل الربط بين المفهومين

-Brigham & Ehrhardt, 2017: World Bank, 2020

المبحث الثالث: الجانب العملي

4-1-اختبار T للعينات الصغيرة: تشير نتائج اختبار العينات المترابطة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري الاستدامة المالية والحصة السوقية، حيث بلغت قيمة(Sig.=0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية. كما أظهرت النتائج أن متوسط الحصة السوقية يفوق متوسط الاستدامة المالية، وهو ما يعكس تفوق الأداء السوقي مقارنة بالاستدامة المالية لدى أفراد العينة. ويمكن تفسير ذلك بأن المنظمات محل الدراسة قد تركز بدرجة أكبر على تحقيق التوسع السوقي وزيادة الحصة السوقية على حساب تعزيز الاستدامة المالية طويلة الأجل.

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1	الحصة السوقية –الاستدامة المالية	-.20000-	.48845	.04204	-.28315-	-.11685-	-4.757-	134	.000

4-2-اختبار التوزيع الطبيعي: تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام كل من اختبار Kolmogorov-Smirnovواختبار Shapiro-Wilkإلى تقييم مدى انطباق البيانات على التوزيع الطبيعي لمتغيري الاستدامة المالية والحصة السوقية، وذلك تمهيدًا لاختيار الاختبارات

الإحصائية المناسبة للتحليل اللاحق. ففيما يتعلق بمتغير الاستدامة المالية، أظهرت نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov قيمة دلالة إحصائية بلغت(Sig.=0.024) ، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير ظاهريًا إلى عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي وفق هذا الاختبار. إلا أن نتائج اختبارShapiro-Wilk ، والذي يُعد أكثر دقة وموثوقية خاصة في العينات المتوسطة والكبيرة، أظهرت قيمة دلالة(Sig.=0.118) ، وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي . أما بالنسبة لمتغير الحصة السوقية، فقد أظهرت نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov قيمة(Sig.=0.200) ، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. كما أكدت نتائج اختبار Shapiro-Wilk ذلك، حيث بلغت قيمة الدلالة(Sig.=0.696) ، وهي أيضًا أكبر من (0.05)، مما يعزز فرضية التوزيع الطبيعي لهذا المتغير.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الاستدامة المالية	.083	135	.024	.984	135	.118
الحصة السوقية	.063	135	.200*	.993	135	.696

*. This is a lower bound of the true significance.
a. Lilliefors Significance Correction

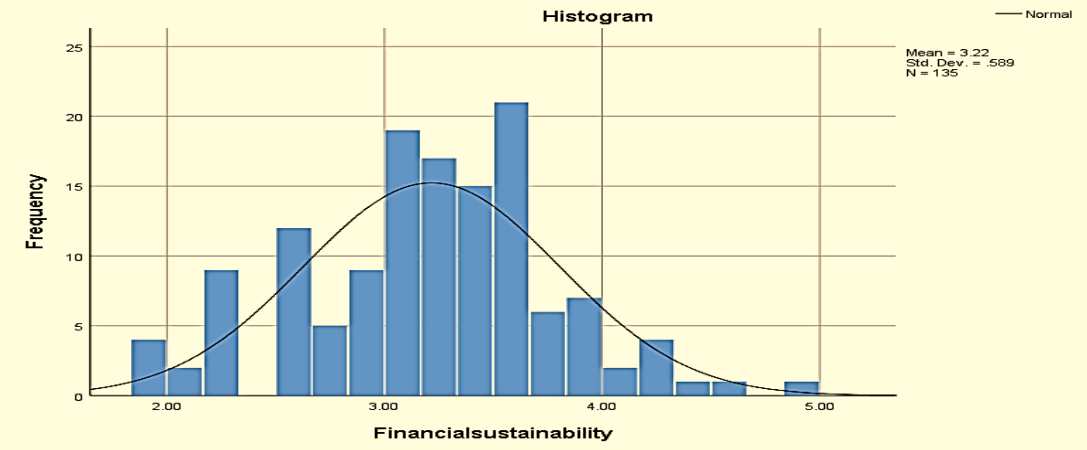

3-4-الوصف الاحصائي للمتغيرات الديموغرافية:

أولاً: متغير النوع الاجتماعي (Gender): تشير النتائج الواردة في الجدول إلى أن نسبة الذكور بلغت (55.6%) بواقع (75) مفردة، في حين بلغت نسبة الإناث (44.4%) بواقع (60) مفردة، من إجمالي حجم العينة البالغ (135) مشاركاً .وتعكس هذه النتائج وجود تقارب نسبي بين الجنسين مع ميل طفيف لصالح الذكور، الأمر الذي يدل على أن بيئة العمل في القطاع المصرفي تتسم بدرجة من التوازن من حيث النوع الاجتماعي، مع استمرار هيمنة نسبية للذكور. كما يمكن تفسير ذلك بطبيعة الوظائف القيادية والإدارية في المؤسسات المالية التي ما تزال تميل إلى استقطاب الذكور بنسبة أعلى، وهو ما قد يؤثر على توجهات اتخاذ القرار داخل المصارف . ومن جانب آخر، فإن هذا التوزيع يعزز من موثوقية النتائج، كونه يعكس تنوعاً مقبولاً في وجهات النظر بين الجنسين.

ثانياً: متغير العمر:(Age) بين الجدول أن الفئة العمرية(36–45)سنة جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (45.9%) وبعدد (62) مفردة، تلتها الفئة (25–35) بنسبة(28.9%)وبعدد (39) مفردة، ثم الفئة (46 فأكثر) بنسبة (25.2%) وبعدد (34) مفردة ويشير هذا التوزيع إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية المتوسطة، والتي تتميز عادةً بتراكم الخبرات المهنية والنضج

الوظيفي، مما يعزز من دقة وموضوعية الإجابات. كما أن تمثيل الفئات العمرية الأخرى يعكس وجود تباين عمري مقبول يسهم في إثراء الدراسة بوجهات نظر متعددة تجمع بين الحداثة والخبرة، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على شمولية العينة وقدرتها على تفسير الظاهرة المدروسة بشكل متوازن.

ثالثاً: متغير المؤهل العلمي: توضح النتائج أن حملة الدبلوم شكلوا النسبة الأعلى (56.3%) بواقع (76) مفردة، يليهم حملة البكالوريوس بنسبة (40.0%) وبعدد (54) مفردة، في حين كانت نسب المؤهلات العليا (ماجستير ودكتوراه) منخفضة جداً(0.7% و1.5% على التوالي)، فضلاً عن نسبة (1.5%) لحملة الإعدادية. ويعكس هذا التوزيع هيمنة المؤهلات المتوسطة على العينة، وهو ما قد يشير إلى طبيعة الهيكل الوظيفي في القطاع المصرفي محل الدراسة، الذي يعتمد بشكل كبير على الكوادر التنفيذية والفنية. كما أن انخفاض نسبة الدراسات العليا قد يؤثر نسبياً على مستوى التوجهات الاستراتيجية أو التحليلية، إلا أنه في الوقت نفسه يعزز من واقعية النتائج كونها تعبر عن الفئة الأكبر العاملة فعلياً في الميدان المصرفي.

رابعاً: متغير مدة الخدمة(Years of Service) تشير البيانات إلى أن الفئة (11–15 سنة) جاءت بالمرتبة الأولى بنسبة (36.3%) وبعدد (49) مفردة، تلتها فئة (5 سنوات فأقل) بنسبة (28.9%)، ثم فئة (16 سنة فأكثر) بنسبة (25.2%)، وأخيراً فئة (6–10 سنوات) بنسبة9.6%.ويعكس هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية متوسطة إلى عالية، وهو ما يعزز من مصداقية البيانات ودقتها، نظراً لقدرتهم على تقييم متغيرات الدراسة بناءً على تجربة مهنية حقيقية. كما أن وجود نسب متفاوتة من سنوات الخدمة يسهم في تحقيق تنوع معرفي بين الخبرات الحديثة والطويلة، الأمر الذي يدعم شمولية التحليل الإحصائي ويقلل من التحيز في النتائج.

خامساً: متغير المنصب الوظيفي: أظهرت النتائج أن فئة "رئيس قسم" شكلت النسبة الأعلى بشكل واضح (85.9%) وبعدد (116)مفردة، تلتها فئة "أخرى" بنسبة (8.1%)، ثم "مدير فرع" بنسبة) (5.9%) ويشير هذا التوزيع إلى أن غالبية أفراد العينة يشغلون مواقع إشرافية متوسطة، وهو ما يعد مناسباً لطبيعة الدراسة التي تتطلب فهماً إدراكياً وتنظيمياً لمتغيرات مثل الاستدامة المالية والقدرة التنافسية. كما أن انخفاض نسبة المناصب العليا قد يعكس محدودية الوصول إلى القيادات العليا، إلا أن تركّز العينة في مستوى "رئيس قسم" يعزز من جودة البيانات، كون هذه الفئة تمثل حلقة الوصل بين الإدارة العليا والتنفيذية، وتمتلك رؤية عملية دقيقة حول سياسات المؤسسة وأدائها.

جدول (1)الوصف الاحصائي للمتغيرات الديموغرافية

الجنس	التكرار	النسبة
انثى	60	44.4%
ذكر	75	55.6%
المجموع	135	100%
العمر	التكرار	النسبة
(25-35)	39	28.9%
(36-45)	62	45.9%
46 فأكثر	34	25.2%
المجموع	135	100%
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
اعدادية	2	1.5%
دبلوم	76	56.3%
بكالوريوس	54	40.0%
ماجستير	1	0.7%
دكتوراه	2	1.5%
المجموع	135	100%

مدة الخدمة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	39	28.9%
(6-10)	13	9.6%
(11-15)	49	36.3%
16 فأكثر	34	25.2%
المجموع	135	100%
المنصب	التكرار	النسبة
رئيس قسم	116	85.9%
مدير فرع	8	5.9%
أخرى	11	8.1%
المجموع	135	100%

4-4-صدق وصلاحية مقياس البحث: في الجدول ادناه تم اجراء اختبار كرونباخ الفا وهو اختبار يعكس مدى موثوقية مقياس البحث واتساق فقراته وقد بلاغ (0.857) كما هو مبين ادناه وهذا يدل على صدق وصلاحية مقياس الدراسة اذ ان القيمة كلما اقترب من ال(1) كلما أعطت دلالة على صلاحية مقياس البحث.

جدول (2) مقياس البحث اختبار كرونباخ الفا.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	.857

4-5-الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث:

يلاحظ من الجدول(3)ادناه للوصف الاحصائي لمتغيرات البحث وابعاده وفقراته فقد بلغ متغير الاستدامة المالية (1.043) كوسط حسابي وبقيمة انحراف معياري (0.758) حيث ان بعد الكفاءة المالية جاء بقيمة (2.85) متوسط حسابي وبانحراف معياري (0.824) حيث جاءت الفقرة الاولى FC1 بمستوى إجابة مرتفعة وكترتيب اول من بين فقرات بعد الكفاءة المالية اذ كان المتوسط الحسابي لها (3.23) والانحراف المعياري (1.043) وهذا يدل على ان المنظمة ان المصارف تسعى إلى استخدام مواردها المالية بكفاءة عالية. وجاءت الفقرة FC3 بمتوسط حسابي قيمته (2.53) وبانحراف معياري قيمته (1.227) وبمستوى أهمية متوسط وهذا يدل على ان المصارف تقوم الإدارة تقييما دوريا لكفاءة الأداء المالي لكن ليس بالشكل المطلوب. اما بالنسبة لبعد التنوع المالي فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.47) وبانحراف معياري بلغت قيمه (0.758) وكان مستوى الاجابة لهذا البعد هو مرتفع اذ بلغت اعلى قيمة لفقراته في الفقرة FV3 (3.73) كمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (1.181) وهذا يعني ان المنتجات المالية الجديدة يتم تطويرها لتوسيع ركيزة الإيرادات المصرفية. وان اقل فقره هي FV2 فقد جاءت بمتوسط حسابي (3.32) وبانحراف معياري (1.144) وهذا يدل على ان هناك اتجاه بمستوى معين نحو تنويع المحافظة الاستثمارية لتقليل المخاطر. اما بالنسبة لبعد الاستقرار المالي فقد كان ترتيبه الثاني من ابعاد المتغير المستقل (الاستدامة المالية) وبمستوى اجابة مرتفع حيث بلغ المتوسط حسابي (3.31) وانحراف معياري بلغ (0.851) وان اعلى فقرات هذا البعد هي الفقرة FS3 فقد كان متوسطها الحسابي (3.47) وبانحراف معياري (0.904) والتي جاءت بمستوى اجابة مرتفع والذي بدوره يدل على ان المدخرات مالية تصان لمقابلة الأوضاع الطارئة. وان اقل فقره هي FS2 فقد بلغت الوسط حسابي(3.1) وانحراف معياري (1.122) والتي كان مستوى اجابة مرتفع مما يدل على ان المصارف تُراعى ضوابط الإشراف المالي الصادرة عن المصرف المركزي.

جدول (3) الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث

المتغير وابعاده وفقراته	Mean	Std. Deviation	مستوى الاجابة	ترتيب الابعاد والفقرات
FC1	3.23	1.043	مرتفع	FC1
FC2	2.81	1.188	متوسط	FC2
FC3	2.53	1.227	متوسط	FC3
FV1	3.39	1.166	مرتفع	FV3
FV2	3.32	1.144	مرتفع	FV1
FV3	3.73	1.181	مرتفع	FV2
FS1	3.36	1.083	مرتفع	FS3

FS2	3.1	1.122	مرتفع	FS1
FS3	3.47	0.904	مرتفع	FS2
الكفاءة المالية	2.85	0.824	متوسط	التنويع المالية
التنويع المالية	3.47	0.758	مرتفع	الاستقرار المالي
الاستقرار المالي	3.31	0.851	مرتفع	الكفاءة المالية
الاستدامة المالية	3.21	0.589		

يلاحظ من الجدول (2) ادناه للوصف الاحصائي للمتغير التابع وابعاده وفقراته فقد بلغ متغير القدرة التنافسية (3.41) كوسط حسابي وبقيمة انحراف معياري (0.568) حيث جاء بعد الحصة السوقية بالمرتبة الأولى من حيث مستوى الاجابة وكان ترتيب فقرات هذا البعد كالاتي في المرتبة الأولى من الفقرات جاءت الفقرة FM2 فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.76) والانحراف المعياري (0.923) وبمستوى اجابة مرتفع وهذا يدل على ان إدارة المصارف تعتمد على خطط تسويقية فعالة لاستقطاب الزبائن. في حين كان اقل متوسط حسابي من حصة الفقرة FM3 اذ بلغ (3.13) والانحراف المعياري بلغ (1.132) وكانت بمستوى اجابة مرتفع أيضا وهذا دليل على ان هناك تزايد دائم في عدد زبائن المصرف خلال السنوات الأخيرة. اما بالنسبة لجودة الخدمة فقد جاءت بالترتيب الثاني من حيث مستوى الاجابة لأبعاد متغير القدرة التنافسية وبلغت قيمة المتوسط حسابي (3.47) وبانحراف معياري (3.47) , كما جاءت الفقرة الاولى FQ2 بمستوى إجابة مرتفعة وكترتيب اول من بين فقرات بعد جودة الخدمة اذ كان المتوسط الحسابي لها (3.79) والانحراف المعياري (0.923) وهذا يدل على ان المصارف تقوم بالرد السريع على شكاوى الزبائن وملاحظاتهم... وجاءت الفقرة FQ3 كترتيب أخير من بين فقرات بعد جودة الخدمة وبمتوسط حسابي قيمته (2.89) وبانحراف معياري قيمته (1.314) وبمستوى اجابة متوسط وهذا يدل على ان المصارف تسعى المصارف إلى تحسين نوعية الخدمات باستمرار لكن ليس بالمستوى المطلوب . اما بالنسبة لبعد الابتكار المالي فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.23) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.691) وكان ترتيب الاجابة لهذا البعد هو مرتفعاً اذ بلغت اعلى قيمة لفقراته في الفقرة FI3 من حيث المتوسط الحسابي (3.57) وبانحراف معياري بلغ (3.73) وبمستوى إجابة مرتفعة من حيث رأي العينة وهذا يعني ان الإدارة تحفز العاملين على طرح أفكار تطويرية جديدة. وان اقل فقره هي FI1 فقد جاءت بمتوسط حسابي (2.63) وبانحراف معياري (1.07) وبدرجة مستوى إجابة مرتفع وهذا يدل على ان المصارف تقدم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة.

جدول (4) الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث

المتغير وابعاده وفقراته	Mean	Std. Deviation	مستوى الاجابة	ترتيب الابعاد والفقرات
FQ1	3.73	0.994	مرتفع	FQ2
FQ2	3.79	0.923	مرتفع	FQ1
FQ3	2.89	1.314	متوسط	FQ3
FI1	2.63	1.07	متوسط	FI3
FI2	3.5	0.921	مرتفع	FI2
FI3	3.57	0.902	مرتفع	FI1
FM1	3.73	1.025	مرتفع	FM2
FM2	3.76	0.932	مرتفع	FM1
FM3	3.13	1.132	مرتفع	FM3
جودة الخدمة	3.47	3.47	مرتفع	الحصة السوقية
الابتكار المالي	3.23	0.691	مرتفع	جودة الخدمة
الحصة السوقية	3.54	0.658	مرتفع	الابتكار المالي
القدرة التنافسية	3.41	0.568		

4-6-تحليل فرضيات البحث: في الجدول (5) ادناه اختبار بيرسون لتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث ويلاحظ من الجدول ان قيمة الارتباط بلغت (.744**) وبمستوى معنوية مرتفع وهذا يدل على معنوية العلاقة بين متغيرات البحث عند قيمة (.000≤) P Value وهذا

يؤكد فرض البحث الأول والقائل بوجود علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين متغيرات البحث المتمثلة بالاستدامة المالية كمتغير مستقل والقدرة التنافسية كمتغير تابع.

جدول (5) تحليل فرضيات البحث اختبار بيرسون

Correlations			
		الاستدامة المالية	القدرة التنافسية
الاستدامة المالية	Pearson Correlation	1	.744**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	135	135
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

N=135 ***:P≤0.05**

4-7-تحليل الانحدار لمتغيرات البحث: من الجدول (4) ادناه يلاحظ ان قيمة التأثير قد بلغت (.715) وهذا يدل على تأثير المتغير المستقل المتمثل بالاستدامة البيئية في المتغير التابع القدرة التنافسية وهذا يؤكد الفرض الرئيس الثاني القائل بوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع.

جدول (6) تحليل الانحدار لمتغيرات البحث قيمة التأثير

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	
1	.744[a]	.715	.411	.43624	
a. Predictors: (Constant), الاستدامة المالية					

ومن الجدول (5) لاختبار ANOVA[a] نلاحظ إن قيمة .Sig هي عند مستوى (.000[b]) وهي دلالة على صحة فروض البحث فضلا عن قيمة F المحسوبة والتي بلغت (94.439) .

جدول (7)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.972	1	17.972	94.439	.000[b]
	Residual	25.311	133	.190		
	Total	43.283	134			
a. Dependent Variable: القدرة التنافسية						
b. Predictors: (Constant), الاستدامة المالية						

جدول (8)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics
		B	Beta			VIF
1	(Constant)	1.417		6.776	.000	
	الاستدامة المالية	.722	.744	9.718	.000	1.000
a. Dependent Variable: القدرة التنافسية						

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- توصل الباحث إلى أثبا ت فرضيته المتمثلة أنَّ هناك إمكانية كبيرة لتنمية القدرة التنافسية في المؤسسات المالية، وبما يعزز قدرتها التنافسية، وتقديم الخدمات الأكثر حداثة الأكثر تطورا ، ألا أنها تزال في مراحلها الأولية، بسبب ضعف تنافسية المؤسسات ت المالية المصرفية، فضلاً عن ضعف الثقافة لدى الجمهور.

2- تشير نتائج البحث الى أن الاستقرار المالي له تأثير إيجابي على الاستدامة المالية في المصارف التجارية أكثر من المصارف الحكومية أذا أن المصارف التجارية توفر خدمات مالية متنوعة تساهم في تعزيز الاستقرار المالي .كما أن المصارف تواجة تحديات كبيرة تتعلق بالوعي والخدمات الاساسية في المناطق الريفية والفئات ذات الدخل المنخفض وهو ما يحد من أمكانية الوصول الكامل الى الخدمات المالية.

3- من خلال النتائج والبيانات المبينة لمؤشر التنويع المالي يوضح بأن الايرادات قد أزدادة

بشكل ملحوظ و ذلك يؤشر الى عدم تحقق الاستدامة المالية لدى أدارة المؤسسات المالية لأنه تغيير كبير في السياسات المالية.

ثانيا: التوصيات:

1- يوصي الباحث على أدارة المؤسسات المالية في القطاع المصرفي تنفيذ سياسات تقليل الديون من خلال الإدارة المالية المستدامة و تقليل الهد رمن الموارد المالية.

2- المراجعة والتقويم المستمر للأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار بالأنشطة الاقتصادية لتحسين المناخ الملائم لزيادة الاستثمار وتطويره.

1- الضرورة يوصي الباحث زيادة وتركيز الأبحاث على الاستدامة المالية ومراجعة تجربة الدول المتقدمة في هذا المجال ، لأهميتها في تصحيح السياسات المالية والاقتصادية ، ووضع الخطط والحلول المناسبة ، وتحديد المسار المستقبلي.

2- الضرورة الاهتمام بجودة الخدمات وزيادة قدرة موظفي هذه الخدمات على سرعة الاستجابة للعملاء وحل المشاكل التي تواجههم، من أجل أحداث تغيير إيجابي في القدرة على المنافسة.

3- يوصي الباحث على المؤسسات العراقية تكثيف استثماراتها بمجال التقنيات المتطورة لما لها من أهمية كبيرة في رفع القدرة التنافسية.

4- ضرورة تبني المصارف التجارية العراقية المزيد من الابتكارات المالية المجاراة القطاع المصرفي العالمي والتغلب على القيود المفروضة لتتمكن هذه المصارف من تقديم العروض الجانبية المختلفة شرائح العملاء.

5- يتطلب الاسراع في تطبيق أستراتجييات خاصة لتطوير المؤسسات المالية في القطاع المصرفي، بالشكل الذي ينسجم مع واقع ومتطلبات التطورات التي يمر بها العراق، مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية، بما يعزز من قدرة المؤسسة على المنافسة.

المصادر Reference

1- محمد وعزيز شيماء فاضل و خليل أسماعيل,(2019) قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (20023-2017) باستخدام نموذج (VRA), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية 15(47).

2- د. مهند جميل العبيدي, د. سعيد علي العبيدي, 2025,قياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية وانعكاسها على الفقر كأحد مؤشرات التنمية المستدامة في العراق, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , العدد85 الملحق 2.

3- الحساني ,فارس كريم (2019) التنمية الاقتصادية وسياستها المعاصرة(الطبعة الاولى) مكتبة الضاد للنشر والطباعة, بغداد.

4- محمد جبار حمد علي ,قياس أثر الاستدامة المالية في أقليم كردستان – العراق (دراسة مالية فلسفة)بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية , مجلد 19, العدد 72, 2024,

5- صالح, د. مظهر محمد,2021, الاستدامة المالية في العراق والتحديات والفرص, شبكة الاقتصادين العراقيين.

6- أبراهيم ,هويدة أسماعيل .والعاني .عماد محمد علي (2020) دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية للبنك المركزي العراقي.

7- أنوري مثير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (4)، 2006،

8- أيمان محمد أحمد ,النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر.,بحوث اقتصادية عربية, القاهرة العدد 38 , ربيع 2007, ص 27.

9- علي توفيق الصادق، المنافسة في ظل العولمة والمضامين القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية،

سلسة بحوث، صندوق النقد الدولي معهد السياسات الاقتصادية، العدد الخامس ابو ظبي، 1999، ص 5.

10- محمد أسماعيل عمر, أساسيات الجودة في الانتاج ,دار الكتب العربية للنشر ,القاهرة ,2000 ص 30.

11- فالح حوري ,استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز الميزة التنافسية, رسالة ماجستير ,كلية الدراسات الادارية والمالية العليا, جامعة عمان للدراسات العليا ,الاردن ,2004,ص 75.
12- سمير محمد عبد العزيز, جودة المنتج بين أدارة الجودة الشاملة والأيزو10011-9000,ط 1,مكتبة الاشعاع ,القاهرة,1999 ص 9.
13- محمد الصيرفي ,مبادئ التسويق، ط 1 ، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٣١-٢٣٢.
14- محمد الصيرفي، مبادئ التسويق، مرجع سابق، ص ٢٧٠.
15- غسان قاسم اللامي " إدارة التكنولوجيا ، مصدر سابق ، ٢٠٠٧، ص ١٢٧.
16- عبد الله، س .ح .(2020) التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية .بغداد:دار صفاء للنشر.
17- عبدالكاظم, دحام,عركد,محمد راضي ,جمال نوري ,وأخرون, مجلة الادارة والاقتصاد ,تأثير أعتماد وتطبيق معايير محاسبة الاستدامة على الاداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلة,المجلد(50)العدد 148, ,2025
18-Stiglitz, J. E. (2010). Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy. W. W. Norton & Company.
19-Lustig, N. (2018). Commitment to Equity Handbook. Brookings Institution Press.
20- Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P. (2014). Global Findex database 2014: Measuring financial.
21- Day George S. and Wensely R. "Assessing Advantage A.F.arm work of Diagnosing Superiorite", Journal Marketing 1988, p21.
22- Daft, Richard L., 'Organization and Design, 7th ed, Printed in the U.S.A South Western College Publishing, New York, 2001, p357.
23-Hill, Charles W.L. & Jones, Gareth R., Strategic Management: An Integrated Approach, 8th ed
Houghton Mifflin Company, New York, 2008, p209.
24-Grant. R, 'The resource based theory of competitive advantage, califonia management review, vol 33
no 3, 1991, p119.
25-Source: Russell, Roberta S. & Taylor, Bernard W., (2009), " Operations Management Along the Supply Chain International Student Version, John Wiley & SONS, INC, p.56.
26-Eccles, R. G. & Krzus, M. P. (2010)One Report: Integrated Reporting for a Sustainable Strategy .
27- Brigham & Ehrhardt, 2017: World Bank, 2020.